

لها ثانياً بكتاب اوسنة فلا وجه للمورد وان لم يكن ثابتاً فخرصه لها +
 غير جائز واجب بان فرض النصف ثابت بالكتاب قال القاضي
 وله لخت فلها نصف ما تركت والمورد قد ثبت بالاجتهاد لا يقال لا يمكن
 للاجتهاد بعد ثبوت ذلك بالقران لانا نقول ولا لالة القران على
 المعينة لاقطعية فلا اجتهاد مدخل بتخصيص عام او تعييني بطلان
 كما مضى الكاف بمعنى علي بن ابي طالب لان قوله الذي يرضى
 او يقرب ذلك كالنصف في نفسه واو في كلامه مانعة خلقه ان يجمع في
 الشكرين تلك الامور فقد ابلغ ابي بكر منه من صنع اليمين صنع معي
 او صل عقده بالي غريب ابي بكر وبر وبنه ولو واحد اليه
 اسرجه استعمل يخرج الاحاديث التي نكدها لعقار العلم الحديث
 على الامام الثاني من ثم قبل الامنة لا يحل له الشافعي مثل ما للشافعي
 قليلاً في مرجع الضم البارز صالح المعروف المعلوم من صنع فاطمة
 متقدم معني كما في اعدوا هو اقرب للتقريب فان لم يستطع ابي
 المكافيه بامر بنوي فليذكره بحبل وبالرعاية والموافقة ابي
 بل مابته هي ثلث المال وهي ايضا نصف المهام التي للام والجد
 والشقيقة ويصدق على نصيب الام انه نصف نصيب الجد وهذا هو معني
 قول بعض الفقهاء من خلف ابي بكر من الورثة فاخذ بعضهم نصف سهم
 الاخر واخذ الثالث نصف النصيب واخذ الرابع نصيب الثلثة +
 قال الذي اخذ نصف مال الاخر الشقيقة قالها اخذت نصف مال
 الجد والام اخذت نصف نصيبها والزوجة اخذت نصف نصيب الثلثة
 ومختزاً راجعاً الى طو قلولم يكن زوج لها من لفرقاً وسقت
 ولو لم يكن ام لغيرها الجد الاخت فيما بقي بعد فرض الزوج ولم يكن جد
 لا عمل للاخت بما يكمل نصيبها فتقول الثانية لكل من الزوج والاخت
 ثلثه وللأم اثان ولو كان يد الاخت اقال سقط الاستفراق
 الفروض الثلثة ولو كان حثني لصحبة المسئلة من اربعة وخمسين +
 للتوافق

للتوافق بين المسئلة التاليت والتذكير بالثلث فان اخذوا السنة مسئلة
 التذكير وهما ثمانون ضرب في سبعة وخمسين بلغ اربع وخمسين الاخر في حق الزوج
 والام تقدومه اني فللزوج على التاليت ثمانون على التذكير سبعة وخمسون
 فيوقد من نصيبه تسعة وللأخت على التذكير ثمانون ولها على التاليت
 اثنان عشر فيوقد من نصيبها ستة والاضر في حق الجد تذكير الحثني فلا تسعة
 في السدس ولا في الحثني بتقدير ذكره ووجه الموت في حثني فان +
 اتفقت المذكورة من الزوج تسعة وللأم ستة ان انضمت الاثنتان سمى
 الحثني وسمى الجد بيه وبين الاخت فليست حثنية بل هي هذا ما عليه
 الشافعي وعند مالك تقرب لجامعة التي هي الابن والابن والحثون في حالتي
 التذكير والتاليت يحصل ما به وثمانية فلزوج منها على التذكير اربعة
 وخمسون وعلى التاليت ستة وتكون تسعة نصف النصيب وهو ثمانية
 واربعون وللأم على التذكير ستة وتكون تسعة نصف النصيب وهو ثمانية
 وتسعة ثلثين نصف ذلك ولها على التذكير ثمانون وعلى التاليت
 اثنا عشر وتكون تسعة نصفها خمسة وخمسون وللأخت على التاليت
 ستة ولا شيء لها على التذكير تعطى نصيبها ثمانية الفقهية اي المنسوبة
 للفقه المتعلق بالميراث خاصة **باب معرفة**
الحساب اي حساب ال اشارة الى ان الغرض من المضاف
 اليه لا علم الحساب اليه هو علم يتوصل به استخراج المجهول والعذر به +
 وموضحة العذر وهو بكسر الحاء مصدر حبس بالفتح بحسب بالضم معني
 عد ومصدره الحساب اي ضم الحاء واما حسب بالكسر بحسب بالفتح
 والكسر بمعنى وزن المهور اي علمه فالعلم العليم لان الحساب
 متى اطلق بهما الغرضين انصف لهذا المعنى فقط **المسئلة**
 الدم لأم كي قال لعل مصوب يورها بان المفردة وسكنت اليها
 تخفيفاً وقوله فياكي بسببه ففي المسئلة علي حد قوله دخلت
 امرأة النار في هرة ابي بسبب هرة الحديث **قلا في**